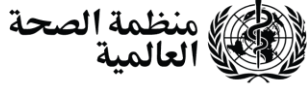


هيئة الدستور الغذائي

A



منظمة الصحة
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/NE 19/10/10

البند 7-2 من جدول الأعمال

سبتمبر/أيلول 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الدورة العاشرة

روما، إيطاليا، 11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 - خريطة طريق التنفيذ

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي)

1- مقدمة

1-1 تطوّر هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) خططها الاستراتيجية الدورية بهدف النهوض بولايتها لوضع مواصفات خاصّة بسلامة الأغذية وجودتها من أجل حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات المنصفة في تجارة المواد الغذائية. وتساعد هذه الخطط على إبراز مهمة الدستور الغذائي ورؤيته في عالم يتغيّر باستمرار وعلى تركيز عمل الهيئة على احتياجات أعضائها ومشاكلهم الرئيسية، مع مراعاة الحالة السائدة لسلامة الأغذية وجودتها.

2-1 ويمكن أن يشكل تطوير خطة استراتيجية لمنظمة ذات عضوية كبيرة ومتنوعة أمراً صعباً. ويثبت تنفيذ الخطة نجاحها الفعلي، وبالتالي، يعد التخطيط الجيد لتيسير هذا التنفيذ أمراً بالغ الأهمية. وتهدف هذه الوثيقة إلى تيسير النقاشات حول إعداد خطة العمل لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025، ولا سيما تحديد الأنشطة التي ستضطلع بها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى وأعضاؤها خلال السنتين القادمتين.

2- معلومات أساسية

1-2 اعتمدت الهيئة في دورتها الثانية والأربعين خططها الاستراتيجية¹ للفترة 2020-2025. وتستند الخطة الجديدة إلى الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019 ولكن مع وجود بعض الاختلافات الرئيسية بينهما. كما أنها تشمل غاية جديدة تركّز على زيادة الأثر من خلال الاعتراف بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها. وقد نُقّحت الخطة الجديدة الأهداف المدرجة في كل غاية من الغايات الخمس وخفضت عدد المؤشرات مع التركيز بقدر أكبر على مؤشرات النتائج. ولم تحدد الخطة الاستراتيجية الجديدة الأنشطة المحددة التي يجب الاضطلاع بها لتحقيق كل غاية، بل قامت بتحديد الأطراف المسؤولة في كل حالة. ويوفّر ذلك قدراً أكبر من المرونة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. وتنص الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بوضوح على أنه سيجري استعراضها إلى جانب خطة العمل للتنفيذ كل سنتين. ويوفّر هذا النهج الفرصة لتعديل خطة العمل وفقاً للتقدم المحرز، والظروف السائدة، والعوامل الأخرى ذات الصلة. ويدعم ذلك عملية وضع خطط عمل أقصر وأكثر تركيزاً يتم تحديثها كل سنتين.

¹ انظر المرفق الأول

2-2 وأنشأت الدورة السابعة والسبعون للجنة التنفيذية لجنة فرعية من أجل قيادة عملية إعداد خطة عمل التنفيذ، وتشمل مهامها من جملة أمور أخرى إرشاد ودعم المناقشات في لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

2-3 وشجعت الهيئة في دورتها الثانية والأربعين² الأعضاء كافة على المشاركة في صياغة خطة العمل للتنفيذ من خلال المناقشات المقبلة للجان التنسيق الإقليمية والمنتديات الأخرى عند المقتضى. ويتمشى ذلك مع النهج الشمولي والتشاركي الذي تم اتباعه في وضع الخطة الاستراتيجية بين الدورتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين للهيئة.

3- استخلاص الدروس من الماضي

3-1 الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 هي الخطة الاستراتيجية الرابعة لهيئة الدستور الغذائي. وهي توفر فرصة للتعلّم من التجارب والتقدم بالاستناد إلى الدروس المستفادة. وبالنسبة إلى الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019، تم إعداد التقارير وعرضها على اللجنة التنفيذية³ للهيئة مع تسليط الضوء على التحديات المتصلة بالتنفيذ والرصد.

3-2 وبالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية العالمية، وضعت الأقاليم في السابق خططاً استراتيجية إقليمية إلا أن نصفها قد تخلّى عنها الآن نظراً إلى التحديات المتصلة بتنفيذها وإلى ازدواجية الجهود مع تنفيذ الخطة الاستراتيجية العالمية.

3-3 ويؤكد النهج التشاركي في وضع الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025 والاتفاق بتوافق الآراء على اعتمادها، أنه من الممكن أن يكون هناك خطة عالمية واحدة لجميع أعضاء الدستور الغذائي. وتوفّر طبيعة الخطة المرنة الكافية لتحديد الأولويات الإقليمية من حيث التنفيذ، مما يسمح بأن تتم معالجة الشواغل الرئيسية لأي إقليم بطريقة مناسبة في إطار خطة استراتيجية واحدة.

4- الأطراف المسؤولة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية

4-1 تتحمل الأجهزة الفرعية والبلدان الأعضاء في الهيئة المسؤولية عن دعم تحقيق الغايات 1 إلى 4 من الخطة الاستراتيجية، مع تأدية المنسقين الإقليميين دوراً في تحقيق الغاية 5. وترد جميع الأطراف المسؤولة في الجدول 1. وفي هذا السياق، فإن الأنشطة التي ستضطلع بها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى لدعم تحقيق الغايات 1 و2 و3، والتي ستضطلع بها البلدان الأعضاء لدعم تحقيق الغايات 2 و3 و4، يجب أن تعالج بشكل واضح من جانب اللجنة.

الجدول 1: الأطراف المسؤولة عن تحقيق الغايات الاستراتيجية للدستور الغذائي

الغاية	الهدف	الطرف المسؤول
1- معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب	1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة	الأجهزة الفرعية للهيئة اللجنة التنفيذية هيئة الدستور الغذائي
	2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية	
2- وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصّة بتحليل المخاطر	1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متنسق بما يتمشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصّة بتحليل المخاطر	الأجهزة الفرعية للهيئة

² الفقرة 122 من الوثيقة REP19/CAC

³ انظر الوثائق CX/CAC 15/38/12 (2015)؛ CX/EXEC 16/71/5 (2016)؛ CX/EXEC 17/73/5 (2017)؛ و CX/EXEC 18/75/3 (2018).

الأجهزة الفرعية للهيئة الأعضاء في الدستور الغذائي	2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي	
اللجنة التنفيذية هيئة الدستور الغذائي الأعضاء في الدستور الغذائي	2-3 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية	
الأعضاء في الدستور الغذائي المراقبون في الدستور الغذائي أمانة الدستور الغذائي	1-3 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي 2-3 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي 3-3 الإقرار بأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك	3- زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الأعضاء في الدستور الغذائي	1-4 تمكين هياكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي 2-4 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي 3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية	4- تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات
أمانة الدستور الغذائي أمانات البلدان المضيفة رؤساء الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل المنسقون الإقليميون	1-5 وضع ممارسات ونظم كفوة وفعالة لإدارة العمل، والحفاظ عليها 2-5 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي	5- تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع الغايات الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

5- وضع خطة العمل

1-5 1-5 تتشارك جميع الأطراف المسؤولة ملكية الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025. ويجب أن تستمر عملية إعداد خطة العمل وتنفيذها في تعزيز حس الملكية المشتركة هذا.

2-5 2-5 ويجب تقديم خطة العمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية إلى الهيئة في دورتها الثالثة والأربعين. وستقوم اللجنة التنفيذية⁴ بتجميع خطة العمل بالاستناد إلى مدخلات جميع الأطراف المسؤولة. وفي هذا السياق، يُطلب إلى لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى أن تنظر في الأسئلة التالية:

- (1) ما هي الأهداف التي وافقت عليها الهيئة في دورتها الثانية والأربعين التي يمكن أن تساهم لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى والبلدان الأعضاء في الإقليم في تحقيقها بحلول الاجتماع القادم للجنة؟
- (2) ما هي الأنشطة التي ستضطلع بها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى والبلدان الأعضاء في الإقليم في عامي 2020 و 2021 لتحقيق كل هدف من هذه الأهداف؟

(3) ما هو الأساس المنطقي الذي يقوم عليه كل نشاط، وما هو السبيل المتوقع الذي ستساهم الأنشطة من خلاله في تحقيق النتيجة المحددة للهدف ذي الصلة؟

3-5 وقد ترغب لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى بالنظر في آليات خارج نطاق الجلسة العامة لتيسير مناقشة هذه الأسئلة.

4-5 وقد يساعد تحديد الإجراءات المحددة زمنياً والمركزة والمحدودة من حيث العدد التي تعالج أولويات الإقليم، على الاضطلاع بهذه الأنشطة. ويلزم أيضاً إيلاء الاعتبار لآلية رفع التقارير المتعلقة بأي إجراء محدد لتيسير رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية.

5-5 ويؤقر المرفق الثاني لمحة عامة عن الأهداف والمؤشرات ذات الصلة التي تتحمل الأجهزة الفرعية والبلدان الأعضاء في الهيئة مسؤوليتها، وموجزاً عن الحالة الراهنة والأنشطة المحتملة التي ستنتظر لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى فيها. ويقدم المرفق الثالث نموذجاً محتملاً لنتائج المناقشات التي تجريها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى.

6- التوصيات

1-6 إن لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى مدعوة إلى القيام بما يلي:

- (1) تحديد الغايات/الأهداف ذات الأولوية التي سيركز الإقليم مساهماته عليها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025 في السنتين القادمتين (2020-2021)؛
- (2) تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها لدعم تحقيق الهدف والغاية ذات الأولوية من جانب لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى والبلدان الأعضاء في الإقليم بحلول موعد الدورة الحادية عشرة للجنة؛
- (3) شرح كيف ستساهم هذه الأنشطة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛
- (4) وتحقيق ما سبق لأغراض التوحيد في خطة العمل الشاملة، وتوفير التعليقات العامة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتنظر فيها اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية.

المرفق الأول

الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020-2025

1- مقدمة

1-1 أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) ومنظمة الصحة العالمية في عام 1963 هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) التي باتت تضم اليوم 188 من البلدان الأعضاء ومنظمة واحدة. وتعتمد، إضافةً إلى ذلك، 229 من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية بصفة مراقب.

1-2 وينصب تركيز عمل الهيئة الرئيسي على وضع مواصفات غذائية دولية، وخطوط توجيهية ومدونات ممارسات ذات صلة لحماية صحّة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية. وتعزز الهيئة أيضاً تنسيق كل الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال المواصفات الغذائية.

1-3 وبالنسبة إلى مسائل سلامة الأغذية والتغذية، تضع الهيئة، بوصفها مسؤولة عن إدارة المخاطر، المواصفات الصادرة عنها (يتضمن هذا المصطلح العام الخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات وغير ذلك من النصوص) قد تستخدمها البلدان الأعضاء أو قد تُستخدم في تجارة المواد الغذائية. وتضع الهيئة هذه المواصفات مستعينةً بمبادئ تحليل المخاطر، وتستند في عملها إلى المشورة العلمية الصادرة عن أجهزة الخبراء وعن المشاورات المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، والتي يجب أن يتوفّر لها التمويل الكافي والمستدام. وقد تعالج مواصفات الدستور الغذائي أيضاً قضايا متصلة بجودة الأغذية وتوسيمها. وفي ظلّ تزايد العولمة وتزايد أحجام الأغذية المتداولة في التجارة الدولية، يجب أن تكون الهيئة قادرة أيضاً على الاستجابة في الوقت المناسب لتأثيرات الاتجاهات والتحديات الناشئة على حماية صحة المستهلكين أو الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، وطالما أن الخطوات المتخذة لمعالجة هذه التأثيرات قابلة لأن تخضع لمواصفات.

1-4 وتراعي الهيئة، لدى الاضطلاع بعملها، وحسب المقتضى، السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية ذات الصلة لدى منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وسائر المنظمات الحكومية الدولية على غرار المنظمة العالمية لصحة الحيوان، بما يتماشى مع الوفاء بولايتها الفريدة المتمثلة في حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية للأغذية.

1-5 ويقرّ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية صراحةً بمواصفات سلامة الأغذية الدولية التي تضعها الهيئة. وتشكل مواصفات الدستور الغذائي مرجعاً بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة (اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة).

1-6 وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى الارتقاء بولاية الهيئة للفترة 2020-2025. وإن هذه الوثيقة لا تلغي تفسير ولاية الهيئة أو مواصفاتها أو أحكام دليل إجراءات الدستور الغذائي التي اعتمدها الهيئة أو وافقت عليها، أو توسّع نطاقه أو تتعارض معه.

1-7 إن الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025:

- تعرض على الهيئة المهمة والرؤية والأهداف والغايات ومؤشرات قابلة للقياس.
- وتدعم الأولوية العالية التي تستمر كل من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في إيلائها لسلامة الأغذية وجودتها، وتوجه الهيئة في اضطلاعها بمسؤولياتها وبولايتها الفريدة من أجل حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في مجال تجارة المواد الغذائية.
- وتبلغ الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين بالطريقة التي تعتمزم بها الهيئة تحقيق ولايتها وتلبية احتياجات أعضائها، بما في ذلك القضايا الناشئة، وتوقعاتهم خلال الفترة 2020-2025.

8-1 وسيتم دعم الخطة الاستراتيجية بخطة عمل أكثر تفصيلاً تتضمن أنشطة ومعلم رئيسية تسمح بتتبع التقدم المحرز في تحقيق الغايات المنشودة. وسوف تقوم الأطراف المسؤولة المحددة لكل هدف بوضع العناصر ذات الصلة لخطة العمل والمحافظة عليها. وستخضع الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الداعمة لها لاستعراض الهيئة عام 2020، وبعد ذلك كل سنتين طيلة فترة ست سنوات، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في دليل إجراءات الدستور الغذائي.

9-1 وتتضمن هذه الخطة محور تركيز جديد ينصب على تعزيز جدوى مواصفات هيئة الدستور الغذائي واستخدامها من قبل الحكومات وأطراف أخرى لحماية صحة المستهلكين وكمراجع لضمان ممارسات منصفة في مجال تجارة المواد الغذائية، مع الإقرار بالدور المحوري الذي تضطلع به مواصفات الدستور الغذائي في تيسير التجارة.

2- محركات التغيير

2-1 تغيرت ديناميكيات أنشطة وضع المواصفات التي تقوم بها الهيئة تغيراً جذرياً منذ تأسيسها. إذ لم تتزايد عضوية الهيئة بشكل ملحوظ فحسب، بل إنها شهدت كذلك مساهمة أكثر نشاطاً من أعضائها ولا سيما من البلدان النامية التي تشارك في عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية. وإضافةً إلى برامج التعاون التقني، والتعاون الأوسع نطاقاً بين الأقاليم وداخلها وأنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يشكل حساب أمانة الدستور الغذائي المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية (حساب الأمانة 1 و2) مبادرة رئيسية في هذا الخصوص. فهو يدعم البلدان الأعضاء في بناء قدرات وطنية متينة ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي بهدف تحقيق الرؤية الأسمى لجميع البلدان التي تعمل بشكل كامل وفعال في الدستور الغذائي، والاستفادة بشكل كامل من مواصفات الدستور الغذائي.

2-2 كما يتطور محور تركيز البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي واحتياجاتها، على سبيل المثال، في سياق النظر في أهداف التنمية المستدامة الطوعية للأمم المتحدة التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر/أيلول 2015². ويمكن لمواصفات الدستور الغذائي أن تساعد البلدان الأعضاء في ما تبذله من جهود في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة

¹ على الرغم من عدم وجود أي اتفاقية لتحديد البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، تم إدخال هذا المفهوم عام 1996 في الرموز الموحدة للبلدان والمناطق لأغراض إحصائية (المعروفة بالقسم 49 من دليل الإجراءات الإدارية). وبدءاً من عام 2018، اعتمد هذا القسم 49 التعريف ذاته المستخدم في التقرير النهائي للأهداف الإنمائية للألفية. انظر قائمة البلدان في الأقاليم النامية على الموقع التالي:

<https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49/>

² انظر <http://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/>

مباشرةً بسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية. وبصورة خاصة، يمكن لاعتماد مواصفات الدستور الغذائي أن توفر الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التالية:

هدف التنمية المستدامة ³	مقصد هدف التنمية المستدامة ³	مساهمة الدستور الغذائي
الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة	تعزيز الوصول إلى المعرفة بشأن الممارسات الجيدة، والطرق والتكنولوجيات الجديدة في مجال الزراعة، من خلال مواصفات الدستور الغذائي.
الهدف 3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي. مكافحة الأمراض المعدية	يساعد اعتماد المواصفات الخاصة بسلامة الأغذية في خفض مخاطر الوفيات والأمراض الناجمة عن الأغذية التي قد تحتوي لولا ذلك على عوامل كيميائية أو (ميكرو) بيولوجية بمستويات أعلى من تلك المنصوص عليها في المواصفات.
	خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج	يوفر الدستور الغذائي أيضًا توجيهات بشأن القضايا التغذوية، بما في ذلك وضع قيم تغذوية مرجعية، ومواصفات متعلقة بالأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، وغير ذلك من المعلومات الفنية المستخدمة في وضع مواصفات التوسيم.
	الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطيرة	تساهم البلدان النامية بنشاط أكبر في عملية وضع المواصفات الغذائية الدولية. ويدعم حساب أمانة الدستور الغذائي البلدان في بناء قدرات وطنية قوية ومتينة ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي وجني المنافع المتأتية من مواصفات الدستور الغذائي. كما تتيح نصوص الدستور الغذائي خطوطًا توجيهية للبلدان الأعضاء يمكن استخدامها لبناء القدرات الوطنية في مجال تحليل المخاطر.
الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر، والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	تدعم مواصفات الدستور سلامة وفعالية إنتاج الأغذية وحفظها وتفتيشها وإصدار الشهادات بشأنها ونقلها على امتداد سلسلة الأغذية وتوسيمها على نحو ملائم.
الهدف 17- تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد	تدعم مواصفات الدستور الغذائي أيضًا الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية، التي تدعم بدورها الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي. وتعتبر منظمة التجارة العالمية هذه المواصفات مرجعًا دوليًا لسلامة الأغذية المتداولة دوليًا وجودتها.

³ يرد وصف كامل لأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها على الموقع التالي: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals/>

3-2 يتواصل تطوّر البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وما تزال الأغذية والمكوّنات الغذائية من بين السلع الأكثر تداولاً على الصعيد الدولي. وتمثّل التغييرات في نظام سلسلة الإمداد العالمي للأغذية، وجهود ترشيد استخدام الموارد، والشواغل المتصلة بالأمن الغذائي وسلامة الأغذية، والابتكارات في العلوم والتكنولوجيا المتصلة بالأغذية، وتغيّر المناخ، وندرة المياه، وشواغل المستهلكين في ما يتعلق بسلامة الأغذية وجودتها⁴، بعض محركات التغيير التي قد تطرح فرصاً وتحدياتٍ جديدة. ويجب على الهيئة الحفاظ على محور تركيز ثابت على ولايتها. ويجب أن تكون قادرةً على نحوٍ كافٍ على الاستجابة بصورة استباقية ومرنة وفي الوقت المناسب للقضايا الناشئة التي تؤثر في سلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة المواد الغذائية.

3- رؤية الدستور الغذائي ومهمته

بيان رؤية الدستور الغذائي

3-1 "حيث يلتقي العالم لوضع مواصفات خاصّة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان."

بيان مهمّة الدستور الغذائي

3-2 "حماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة المواد الغذائية من خلال وضع مواصفات دولية خاصّة بسلامة الأغذية وجودتها قائمة على أسس علمية."

4- القيم الجوهرية في الدستور الغذائي

4-1 تلتزم هيئة الدستور الغذائي مجدداً بالقيم الجوهرية التالية التي سوف توجّه عملها لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية:

- التعاون
- الشمولية
- بناء التوافق⁵
- الشفافية

5- الغايات والأهداف

5-1 تلتزم هيئة الدستور الغذائي بالعمل على تحقيق الغايات الخمس التالية:

- 1- معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرّجة في الوقت المناسب
- 2- وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصّة بتحليل المخاطر
- 3- زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

⁴ تخضع دراسة العوامل الأخرى في عملية الدستور الغذائي الخاصّة بوضع مواصفات لبيانات بالمبادئ المتعلقة بدور العلم في عملية صنع القرار في هيئة الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار.

⁵ ينبغي أن يستند التوافق إلى التدابير الرامية إلى تيسير التوصل إلى توافق في الآراء الواردة في دليل الإجراءات.

- 4- تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات
- 5- تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة.
- 5-2 وترد في ما يلي الأهداف المتعلقة بكل غاية من الغايات للفترة 2020-2025، والأطراف المسؤولة عن تحقيقها، والنتائج المتوقعة والمؤشرات التي سيتم بناءً عليها رصد التقدم المحرز:

الغاية 1: معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب

يتطور محور تركيز أعضاء الدستور الغذائي واحتياجاتهم، كما تتطور البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي. وسيتمتع على الدستور الغذائي أن يتحلى بالاستباقية والمرونة وأن يستجيب في الوقت المناسب للفرص والتحديات التي تنجم عن ذلك.

الأهداف

- 1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة.
- 2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية.
- 5-3 وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق هذه الأهداف على عاتق الأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي واللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 1 للفترة 2020-2025

المؤشرات	النتيجة	الهدف
عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية (تقارير الاجتماعات ⁶)	تحسين قدرة الدستور الغذائي على وضع مواصفات ذات الصلة باحتياجات الأعضاء	1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة.
نسبة القضايا المستجدة المحددة والمرتببة بحسب الأولوية التي تؤدي إلى اقتراحات عمل جديد (تقارير الاجتماعات)	استجابة الدستور الغذائي في الوقت المناسب للقضايا المستجدة ولاحتياجات الأعضاء	2-1 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية.
الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية (تقارير الاجتماعات)	الوقت الذي استغرقته عملية ترتيب القضايا بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي (تقارير الاجتماعات)	
قيام اللجان بتوثيق النهج الذي تتبعه لترتيب الأولويات استنادًا إلى معايير ترتيب الأعمال بحسب الأولوية في دليل الإجراءات		

الغاية 2: وضع مواصفات قائمة على أسس علمية وعلى مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر

- 5-4 يقدر الأعضاء والعاملون في تجارة الأغذية ممن يستخدمون مواصفات الدستور الغذائي القاعدة العلمية المتينة التي يقوم عليها الدستور الغذائي والتي يهددها حاليًا التمويل غير المستدام. ويجب أن يعطي الدستور الغذائي الأولوية

⁶ تم تحديد مصادر بيانات محتملة تسهل، قدر الإمكان، قياس التقدم المحرز وقد وُضعت بين قوسين بعد كل مؤشر.

لتوفير مشورة علمية مستقلة وحسنة التوقيت وعالية الجودة، ولتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها كل جهة فاعلة - الأعضاء والمنظمة ومنظمة الصحة العالمية - لضمان توفير مشورة علمية للدستور الغذائي في الوقت المناسب، ودعمها والدفاع عنها، وذلك، من خلال برنامج مستدام وممول بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري إتاحة بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي بحيث تكون المشورة العلمية المقدمة شاملة، وتكون مواصفات الدستور الغذائي ذات صلة بالنسبة إلى الإمدادات الغذائية العالمية. وسيطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، بناء قدرات في البلدان النامية تكون خاصة بعملية إعداد بيانات سليمة والتحليل العلمي وزيادة القدرات الإجمالية للقيام بهذا العمل.

الأهداف

- 1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متنسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر.
- 2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي.
- 3-2 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية.
- 5-5 وتقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق الهدف 1-2 على عاتق الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي. أما مسؤولية تحقيق الهدف 2-2، فتتحملها بالتساوي الأجهزة الفرعية التابعة للدستور الغذائي والبلدان الأعضاء في الدستور الغذائي. في حين تقع مسؤولية تحقيق الهدف 3-2 على كاهل هيئة الدستور الغذائي واللجنة التنفيذية والبلدان الأعضاء.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 2 للفترة 2020-2025

المؤشر	النتيجة	الهدف
نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي (التقارير المقدمة من رؤساء الأجهزة الفرعية إلى اللجنة التنفيذية)	مراعاة المشورة العلمية على نحو متنسق وبما يتماشى مع مبادئ تحليل المخاطر في الدستور الغذائي من جانب جميع اللجان ذات الصلة خلال عملية وضع المواصفات	1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متنسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر
النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات. (منتديات مجموعات العمل الإلكترونية وتقارير مجموعات العمل بحضور الأعضاء وبيانات مقدمة من أمانات لجان الخبراء)	وضع مواصفات الدستور الغذائي مع الإشارة إلى البيانات التمثيلية على الصعيد العالمي	2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي
مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل (التقارير بشأن الميزانية الواردة من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية)	توفير أجهزة الخبراء التابعة للمنظمة ومنظمة الصحة العالمية المشورة العلمية ضمن أطر زمنية متفق عليها بين اللجان والمنظمة/منظمة الصحة العالمية، وسمح هذه الأطر الزمنية بتقدم عملية وضع المواصفات في الوقت المناسب	3-2 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية

الغاية 3: زيادة الأثر من خلال الإقرار بمواصفات الدستور الغذائي واستخدامها

5-6 إن الاتصالات التي تحفز قدرًا أكبر من التوعية والفهم والإقرار بالمواصفات المتاحة والمتسقة ضرورية لفعالية الدستور الغذائي. وحتى في حال عدم اعتماد مواصفات الدستور الغذائي في التشريعات الوطنية، فإن استخدام الجهات المعنية بتجارة الأغذية وجهات فاعلة أخرى هذه المواصفات استخدامًا كبيرًا قد يساهم في حماية المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

الأهداف

3-1 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي.

3-2 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي.

3-3 الإقرار باستخدام وأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك.

5-7 وتقع مسؤولية رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي وتعزيز استخدامها على عاتق جميع الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي. وتضطلع أمانة الدستور الغذائي أيضًا بمسؤولية رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي وتقييم أثرها.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 3 للفترة 2020-2025

الهدف	النتيجة	المؤشرات
3-1 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي	تشجيع الأعضاء في الدستور الغذائي على استخدام مواصفات الدستور الغذائي بصورة استباقية	عدد المساهمات القطرية في صفحات الويب الإقليمية والخاصة بالمراقبين في الدستور الغذائي التي تعكس الأحداث/الأنشطة التي ترفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي (صفحات الويب الإقليمية والخاصة بالمراقبين)
3-2 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي	استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية	نسبة البلدان الأعضاء المشاركة في مبادرات وطنية أو إقليمية لتنمية القدرات من أجل تشجيع استخدام مواصفات الدستور الغذائي على الصعيد العملي وتسهيله (الرسائل الدورية أو التقارير الواردة من لجان التنسيق الإقليمية)
3-3 الإقرار بأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك	اعتماد مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية	نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل أعضاء الدستور الغذائي (المسح الإقليمي الذي يجري كل سنتين بشأن استخدام نصوص محددة للدستور الغذائي) نسبة مواصفات الدستور الغذائي المحددة المعتمدة أو المستخدمة من قبل المراقبين المعنيين في الدستور الغذائي (المسح الموجّه إلى المراقبين)
3-3 الإقرار بأثر مواصفات الدستور الغذائي والترويج لذلك	اعتماد آلية/أداة لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي التي وضعت وحُزبت	التقدم المحرز في وضع آلية لقياس أثر مواصفات الدستور الغذائي (التقرير المرحلي السنوي)

الغاية 4: تيسير مشاركة جميع الأعضاء في الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات

5-8 ما تزال قدرات البلدان على المشاركة بشكل نشط في وضع نصوص الدستور الغذائي تختلف على نطاق كبير وتتوقف على قدرات النظم الوطنية للدستور الغذائي ومدى استدامتها. وفي حين أن مسؤولية هذه النظم تقع على عاتق الأعضاء، يؤدي الدعم دورًا في المساعدة على سدّ الفجوات في مجال القدرات قدر الإمكان طيلة مدة الخطة الاستراتيجية. كما ستؤدي مصادر التمويل ومجموعة واسعة من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف الفنية أدواراً مهمة في تعزيز قدرات الأعضاء على المشاركة بشكل نشط ومستمر في أنشطة الدستور الغذائي، ودعم جميع الأعضاء في الحفاظ على النظم الوطنية وتوسيع إمكانية الاشتراك في استضافة اللجان، بما يتوافق مع قيمة الشمولية التي نعتمدها.

الأهداف

- 4-1 تمكين هياكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي.
4-2 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي.
4-3 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية.

5-9 وتتحمل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية أيضاً المسؤولية عن توفير الدعم للبلدان النامية وتيسير مشاركتها الفعالة من خلال حساب أمانة الدستور الغذائي ومصادر تمويل أخرى. وتكتمل البلدان الأعضاء ذلك من خلال دعمها للأنشطة الرسمية وغير الرسمية لبناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعارف، والمشاركة فيها.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 4 للفترة 2020-2025

المؤشرات	النتيجة	الهدف
نسبة البلدان ذات قدرات فعالة بشأن:	مشاركة جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي في عمل لجان الدستور الغذائي ومجموعات العمل التابعة له	4-1 تمكين هياكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي
1- جهة الاتصال التابعة للدستور الغذائي، وهيكلها وعملها		
2- هياكل التشاور (مثلاً اللجان الوطنية للدستور الغذائي) والعمليات ذات الصلة		
3- إدارة عمل الدستور الغذائي		
(نتائج تطبيق أداة التشخيص للدستور الغذائي من جانب الأعضاء)		
تخصيص الموارد المستدامة لما تقدّم، وهو ما قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/أو الهياكل التنظيمية (التقارير الواردة من البلدان الأعضاء)		
مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي:		
نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة 2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل (متمدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)		

<p>نسبة البلدان التي قامت بإدانة أو زيادة: • المساهمة في مجموعات العمل الإلكترونية • رئاسة مجموعات العمل الإلكترونية • الردّ على الرسائل الدورية (منتدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)</p>	<p>المشاركة المستدامة والنشطة في عمل اللجان ومجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي 2-4 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي</p>
<p>المناقشات الموثقة ضمن لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن الحواجز والحلول الممكنة لمشاركة البلدان النامية (التقارير الواردة من لجان التنسيق الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة) زيادة عدد التقارير عن التوجيه وتبادل التجارب حول القضايا المتصلة بالدستور الغذائي بين البلدان (التقارير الواردة من الأعضاء و/أو من لجان التنسيق الإقليمية)</p>	<p>يؤدي بناء القدرات وإقامة الشراكات وتبادل المعرفة دورًا بارزًا في ضمان مشاركة نشطة للبلدان النامية. 3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية.</p>

الغاية 5: تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة

10-5 سيساعد استعراض النظم والممارسات المعتمدة في إدارة عمل الدستور الغذائي وتحسينها بشكل مستمر في مواءمتها مع إنجاز جميع أهداف الخطة الاستراتيجية. فالتحسينات في تدفقات العمل، وترتيب أولويات الاقتراحات وإدارة المدخلات/التعليقات سوف تدعم مشاركة الأعضاء الذين يعانون من قيود كبيرة على مواردهم وستعزز الشمولية في عملية وضع المواصفات. وإن وضع نصوص الدستور الغذائي بصورة فعالة يعتمد إلى حد بعيد على الموارد التي تقدمها البلدان المضيفة للأجهزة الفرعية ومجموعات العمل التابعة لها، لا سيما رؤسائها وأماناتها. وهكذا، فإن تعزيز القدرات والحفاظ عليها يتسمان بأهمية حاسمة في إدارة عمل الدستور الغذائي بشكل ناجح.

الأهداف

- 1-5 وضع ممارسات ونظم كفؤة وفعالة لإدارة العمل، والحفاظ عليها.
- 2-5 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي.
- 11-5 تقع المسؤولية الأساسية عن تحقيق هذه الأهداف على عاتق أمانة الدستور الغذائي، وأمانات البلدان المضيفة، ورؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين.

قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف الغاية 5 للفترة 2020-2025

المؤشرات	النتيجة	الهدف
<p>نسبة التوصيات المنفذة من أصل توصيات الاستعراض المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي المعتمدة من جانب الهيئة (التقارير السنوية المقدمة إلى اللجنة التنفيذية)</p>	<p>إن العمليات والإجراءات المتصلة بعمل الدستور الغذائي تدعم تشغيل أجهزة الدستور الغذائي المعنية بوضع المواصفات بشكل فعال وكفوء</p>	<p>1-5 وضع ممارسات ونظم كفؤة وفعالة لإدارة العمل، والحفاظ عليها.</p>

<p>نسبة وثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحددها اللجان (صفحات الويب الخاصة بالاجتماعات)</p> <p>نسبة الاجتماعات التي تم فيها تناول جميع بنود جدول الأعمال ضمن وقت الاجتماع المخصص للجان والعمل وإنجاز العمل قبل الموعد النهائي للمشروع (جداول الأعمال وتقارير الاجتماعات)</p>	<p>إن تصميم جداول الأعمال بشكل كفوء وحسن استخدام الوقت في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، ولجنتها التنفيذية وأجهزتها الفرعية يعظّم الوقت المخصّص لوضع نصوص الدستور الغذائي</p>
<p>نسبة رؤساء الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل والبلدان المضيفة لها المشاركين في الدورات التدريبية وأو في إعداد الأدوات والتوجيهات (التوجيهات وتقارير حلقات العمل المتاحة)</p> <p>مستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي (الدراسات الاستقصائية لما بعد الاجتماعات)</p>	<p>2-5 تعزيز قدرات رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمنسقين الإقليميين وأمانات البلدان المضيفة على دعم عمل الدستور الغذائي.</p> <p>رئاسة اجتماعات الأجهزة الفرعية ومجموعات العمل وقيادتها بفعالية وكفاءة</p>

المرفق الثاني

الاعتبارات التي يجب مراعاتها لدى تقديم الإسهامات في خطة العمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025

الطرف المسؤول: لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الأهداف التي تؤدي الأجهزة الفرعية للهيئة دوراً في تحقيقها	الحالة الراهنة/ تحليل الثغرات- لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى	المؤشرات كما ترد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025	أمثلة على الإجراءات/ الأنشطة المحتملة للجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى	أمثلة على المقاصد التي يمكن أن تضعها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى في دورتها الحادية عشرة
1-1 تحديد الاحتياجات والقضايا المستجدة	يشكل تحديد القضايا الحساسة والمستجدة في الإقليم بالفعل بنداً على جدول أعمال اللجنة (انظر جدول الأعمال 1-3). يطلب إلى الأعضاء في الدستور الغذائي تقديم الإسهامات من خلال دراسة استقصائية تجرى مرة كل سنتين.	عدد القضايا المستجدة التي تحددها الأجهزة الفرعية (تقارير الاجتماعات)	وجود وثائق واضحة في التقرير عن القضايا المستجدة في الإقليم، بما في ذلك إجراءات المتابعة المحددة (يمكن لفت انتباه اللجان الأخرى إلى القضايا ذات الأولوية من خلال المسائل المحالة).	تنفيذ دراسة استقصائية حول القضايا المستجدة. عقد مناقشات في الدورة العاشرة للجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى وتحديد أنشطة المتابعة (المشار إليها في التقرير).
1-2 ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية.	تضع اللجنة عادةً مواصفات السلع الأساسية حيث لا يلزم إجراء تحليل للمخاطر. ولكن قد يكون هناك حاجة إلى توفير المعلومات الفنية لدعم وضع المواصفات. إلا أنه من المهم فهم استخدام المشورة العلمية لدعم عمل وضع مواصفات الدستور الغذائي الأوسع نطاقاً.	نسبة القضايا المستجدة المحددة والمرتببة بحسب الأولوية التي تؤدي إلى اقتراحات عمل جديد (تقارير الاجتماعات) الوقت الممتد بين تحديد القضايا الجديدة وتقديم اقتراحات عمل جديد إلى اللجنة التنفيذية (تقارير الاجتماعات) الوقت الذي استغرقتة عملية ترتيب القضايا المستجدة بحسب الأولوية بحيث تفضي إلى نصوص منقحة أو جديدة للدستور الغذائي (تقارير الاجتماعات) قيام اللجان بتوثيق النهج الذي تتبعه لترتيب الأولويات استناداً إلى معايير ترتيب الأعمال بحسب الأولوية في دليل الإجراءات	يمكن إيلاء الاعتبار لكيفية تقييم القضايا التي تعتبر مستجدة في الإقليم من حيث الحاجة إلى مواصفات الدستور الغذائي، ولكيفية عرض الأولويات المحددة على الهيئة وأجهزتها الفرعية.	اقتراح لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى في دورتها الحادية عشرة النظر في العملية التي يتم بموجبها تحديد القضايا الجديدة والمستجدة وعرضها على الهيئة.

<p>اضطلاع نسبة محددة من البلدان بالتدريب ذي الصلة الذي وقّرت له لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى في دورتها الحادية عشرة.</p>	<p>انظر الهدف 2-2 النظر في الأنشطة الرامية إلى تحسين فهم جميع البلدان في الإقليم لاستخدام المشورة العلمية وتحليل المخاطر في أنشطة وضع المواصفات (حلقات العمل الفعلية أو الدروس المعطاة عبر الإنترنت بشأن الدستور الغذائي وتحليل المخاطر، والتوجيه، وغير ذلك)</p>	<p>نسبة النصوص التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية، كجزء من عملها لرصد التقدم المحرز في وضع مواصفات، والتي بشأنها تشير تقارير رؤساء الأجهزة الفرعية إلى الكيفية التي استخدمت بها المشورة العلمية، وأي عوامل مشروعة أخرى أخذت في الاعتبار لدى وضع نصوص الدستور الغذائي (التقارير المقدمة من رؤساء الأجهزة الفرعية إلى اللجنة التنفيذية)</p>	<p>لم تضع اللجنة أي مواصفات في السنوات الأخيرة. ولكنه من المهم تكوين الفهم لاستخدام المشورة العلمية وللعملية التي يتم تطويرها فيها من أجل دعم العمل الأوسع نطاقاً لوضع المواصفات في الدستور الغذائي.</p>	<p>1-2 استخدام المشورة العلمية على نحو متنسق بما يتماشى مع مبادئ الدستور الغذائي الخاصة بتحليل المخاطر</p>
<p>هناك زيادة في البيانات التي توفرها البلدان في الإقليم رداً على الطلبات من/إلى لجان الموضوعات العامة و/أو لجان السلع الأساسية.</p>	<p>تحسين الآليات لجمع البيانات والمعلومات من الإقليم بغية إثراء عملية وضع المواصفات العالمية. إعطاء الأولوية للعمل في مجال وضع المواصفات ذي الصلة بالنسبة إلى الإقليم وتركيز عملية توليد البيانات وعرضها على المجالات ذات الأولوية. ويمكن النظر في القيام بذلك في إطار البند المتعلق بعمل الدستور الغذائي ذي الصلة بالنسبة إلى الإقليم من جدول الأعمال.</p>	<p>النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات. (منتديات مجموعات العمل الإلكترونية وتقارير مجموعات العمل بحضور الأعضاء وبيانات مقدمة من أمانات لجان الخبراء)</p>	<p>بالنسبة إلى العمل في مجال وضع المواصفات العالمية، لا تتوافر دائماً البيانات التمثيلية والمعلومات ذات الصلة من جميع أنحاء الإقليم. وقد لا تتم تعبئة الخبرات في بعض أنحاء الإقليم بطريقة مناسبة للمساهمة في عمل الدستور الغذائي. ولا تزال بعض البلدان في الإقليم في طور العمل على تطوير خبراتها وبنيتها التحتية وقدراتها في مجال توليد/جمع البيانات.</p>	<p>2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي</p>

الطرف المسؤول: البلدان الأعضاء

<p>أمثلة على المقاصد التي يمكن أن تضعها لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى في دورتها الحادية عشرة</p>	<p>أمثلة على الإجراءات/ الأنشطة المحتملة للجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى</p>	<p>المؤشرات كما ترد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025</p>	<p>الحالة الراهنة/ تحليل الثغرات - لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى</p>	<p>الأهداف التي تؤدي البلدان الأعضاء دوراً في تحقيقها</p>
--	---	--	--	---

<p>هناك زيادة في البيانات التي توفّرها البلدان في الإقليم استجابة للدعوات لتوفير البيانات.</p>	<p>التزام البلدان بإشراك الخبراء الفنيين في عمل الدستور الغذائي، واستخدام الشبكات الفنية الإقليمية لدعم جمع البيانات، وتحديد الخبرات.</p>	<p>النسبة والتوزيع الإقليمي لأعضاء الدستور الغذائي الذين يساهمون في الدعوات الموجهة لتوفير بيانات من مجموعات العمل ولجان الخبراء المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية/الاجتماعات. (منتديات مجموعات العمل الإلكترونية وتقارير مجموعات العمل بحضور الأعضاء وبيانات مقدمة من أمانات لجان الخبراء)</p>	<p>بالنسبة إلى العمل في مجال وضع المواصفات العالمية، لا تتوافر دائماً البيانات التمثيلية والمعلومات ذات الصلة من جميع أنحاء الإقليم. وقد لا تتم تعبئة الخبرات في بعض أنحاء الإقليم بطريقة مناسبة للمساهمة في عمل الدستور الغذائي. ولا تزال بعض البلدان في الإقليم في طور العمل على تطوير خبراتها وبنيتها التحتية وقدراتها في مجال توليد/جمع البيانات.</p>	<p>2-2 تشجيع تقديم بيانات تمثيلية على الصعيد العالمي واستخدامها في وضع واستعراض مواصفات الدستور الغذائي</p>
<p>هناك زيادة في عدد البلدان في الإقليم التي تسلّط الضوء على أهمية التمويل المستدام للمشورة العلمية في اجتماعات الجهاز الرئاسي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.</p>	<p>الطلب إلى الزملاء المشاركين/الوفود المشاركة في اجتماعات الجهاز الرئاسي لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية تسليط الضوء على أهمية المشورة العلمية بالنسبة إلى عمل الدستور الغذائي وعلى الحاجة إلى المزيد من التمويل المستدام</p>	<p>مدى التمويل الأساسي الكافي الخاص بالمشورة العلمية داخل المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، وأي تغييرات تطرأ على هذا التمويل (التقارير بشأن الميزانية الواردة من المنظمة ومنظمة الصحة العالمية) نسبة المشورة العلمية التي يتم توفيرها ضمن الأطر الزمنية المحددة (وثائق المنظمة/منظمة الصحة العالمية بشأن المشورة العلمية وتقارير الاجتماعات)</p>	<p>ليس هناك وعي كاف في بعض البلدان بالحاجة إلى الدعم القطري لضمان استدامة برامج تقديم المشورة العلمية العالمية أو بالجهود التي يمكن أن تبذلها البلدان لتعزيز استدامتها.</p>	<p>2-3 التشجيع على توفير تمويل كافٍ ومستدام لأجهزة الخبراء التي تسدي المشورة العلمية</p>
<p>انظر البند 8 من جدول الأعمال</p>				<p>1-3 رفع مستوى الوعي بمواصفات الدستور الغذائي</p>
<p>زيادة معيّنة في استخدام المواصفات المحددة</p>	<p>تحديد المبادرات التي تدعم العمل في مجال وضع المواصفات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتعزيز التنسيق في ما بينها لتطوير البنى التحتية الوطنية القوية.</p>	<p>استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد في وضع المواصفات واللوائح الغذائية الوطنية. استخدام مواصفات الدستور الغذائي بشكل متزايد من قبل الجهات الفاعلة في تجارة المواد الغذائية</p>	<p>هناك عدد من مبادرات تنمية القدرات الجارية في بلدان مختلفة في الإقليم والتي تحظى بدعم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية،¹¹ ومبادرات أخرى تضع الأسس لتنفيذ مواصفات الدستور الغذائي أو تدعمه بطريقة مباشرة ولكن تقع مسؤولية الحرص على</p>	<p>2-3 دعم المبادرات للسماح بفهم وتنفيذ/تطبيق مواصفات الدستور الغذائي</p>

¹¹ الملحق الأول من الوثيقة CX/CAC 19/42/16

	<p>تحديد المواصفات ذات الأولوية بالنسبة إلى الأعضاء والتركيز على استخدامها لمعالجة القضايا المحددة المتعلقة بسلامة الأغذية و/أو جودتها.</p>		<p>أن تؤدي هذه الجهود إلى استخدام المواصفات في نهاية المطاف على عاتق البلدان الأعضاء.</p>	
<p>عدد البلدان التي طبقت أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي (أو أداة أخرى للتقييم ذات الصلة) ووضعت خطة عمل للمتابعة.</p> <p>ملاحظة: ستنظم دورة تدريبية على استخدام أداة التشخيص الخاصة بالدستور الغذائي كحدث جانبي للدورة العاشرة للجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى</p>	<p>الالتزام باستخدام أداة التشخيص للدستور الغذائي بعد الدورة الحادية عشرة للجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى وقبل دورتها الثانية عشرة وتنفيذ التدابير لتحسين القدرات الوطنية للدستور الغذائي في هذه الأثناء. وهناك أدوات أخرى للتقييم التي طورها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والتي يمكن تطبيقها.</p>	<p>نسبة البلدان ذات قدرات فعالة بشأن:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- جهة الاتصال التابعة للدستور الغذائي، وهيكلها وعملياتها 2- هياكل التشاور (مثلاً اللجان الوطنية للدستور الغذائي) والعمليات ذات الصلة 3- إدارة عمل الدستور الغذائي <p>(نتائج تطبيق أداة التشخيص للدستور الغذائي من جانب الأعضاء)</p> <p>تخصيص الموارد المستدامة لما تقدم، وهو ما قد ينعكس في التشريعات الوطنية و/أو الهياكل التنظيمية (التقارير الواردة من البلدان الأعضاء)</p> <p>مؤشر إضافي للبلدان المستفيدة من حساب أمانة الدستور الغذائي:</p> <p>نسبة البلدان المستفيدة من حساب الأمانة 2 التي تحافظ على النظم الوطنية للدستور الغذائي والأنشطة ذات الصلة بعد انتهاء التمويل (متتدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)</p>	<p>حظي تطوير الهياكل الوطنية للدستور الغذائي بدعم العديد من المشاريع في الإقليم. ولا يزال هناك في الكثير من الأحيان تحديات أمام المحافظة على البنية التحتية التي تم تطويرها خلال تطبيق مشروع معين إذا لم تكن مندمجة بالكامل في النظم الوطنية.</p>	<p>1-4 تمكين هياكل الدستور الغذائي الوطنية المستدامة في جميع البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي</p>
<p>زيادة معينة في المشاركة في مجموعات العمل الإلكترونية (التابعة للجان التي تحظى بالأولوية؟)</p>	<p>الالتزام بإعطاء الأولوية لمجالات العمل ذات الأهمية ومتابعة العمل ذي الصلة في مجال وضع المواصفات عبر اغتنام جميع الفرص الافتراضية المتاحة.</p>	<p>نسبة البلدان التي قامت بإدانة أو زيادة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في مجموعات العمل الإلكترونية • رئاسة مجموعات العمل الإلكترونية • الرد على الرسائل الدورية 	<p>إن زيادة استخدام مجموعات العمل الإلكترونية والرسائل الدورية تعني أنه يمكن المشاركة على نحو متزايد وبنشاط في عمل الدستور الغذائي من دون الاضطرار إلى السفر. ولكنه من المعترف</p>	<p>2-4 زيادة المشاركة المستدامة والنشطة لجميع الأعضاء في الدستور الغذائي</p>

<p>زيادة معينة في الإجابات على الرسائل الدورية (للجان التي تحظى بالأولوية؟)</p>	<p>التزام البلدان التي تتمتع بالخبرة وتلك التي استفادت من دعم المشاريع بتوفير التوجيه للبلدان الأقل خبرة.</p>	<p>(متسدى مجموعات العمل الإلكترونية ونظام التعليق الإلكتروني)</p>	<p>به أنه لا يزال هناك تحديات في ما يتعلق بالتكنولوجيا وبالهياكل الوطنية التي لا تكون دائماً مكيفة للمشاركة في آليات العمل هذه في الوقت المحدد. وبدأت البلدان في الإقليم تستفيد من المشاريع الداعمة لتقوية الهياكل الوطنية (مثل مشروع الوصول المأمون إلى الوقود والطاقة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). ويمكن أن تشكل هذه المشاريع عاملاً للتغيير، الأمر الذي يتطلب تطوير الآليات القادرة على الاستمرار بعد انتهاء المشروع.</p>	
<p>تحدد وفقاً لمجال التركيز (مثل الحواجز المحددة التي تعترض المشاركة وتحديد وتنفيذ إجراء أو إجراءين للتصدي لها).</p>	<p>تحديد مجال أو مجالين/حاجز أو حاجزين ذي الأولوية للتركيز عليه/عليهما في السنتين القادمتين، بما في ذلك الإجراءات المقترحة.</p>	<p>المناقشات الموثقة ضمن لجان التنسيق الإقليمية أو الاجتماعات ذات الصلة بشأن الحواجز والحلول الممكنة لمشاركة البلدان النامية (التقارير الواردة من لجان التنسيق الإقليمية والاجتماعات ذات الصلة)</p> <p>زيادة عدد التقارير عن التوجيه وتبادل التجارب حول القضايا المتصلة بال دستور الغذائي بين البلدان (التقارير الواردة من الأعضاء و/أو من لجان التنسيق الإقليمية)</p>	<p>انظر البند 7-1 من جدول الأعمال</p>	<p>3-4 تخفيف الحواجز أمام المشاركة النشطة للبلدان النامية.</p>

المرفق الثالث

اقترح نموذج لخطة العمل

آلية رفع التقارير	النتيجة المتوقعة	الطرف المسؤول أو الرئيسي	الأساس المنطقي للأنشطة المقترحة	الأنشطة لفترة 2020-2021	الهدف ذو الأولوية	الغاية ذات الأولوية